# مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

## الجلسة ٨٠٣٤

الثلاثاء، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد أبو العطا | مصر |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد نيبينتزا |
| | إثيوبيا | السيد أليمو |
| | أوروغواي | السيد روسيلي |
| | أوكرانيا | السيد يلتشينكو |
| | إيطاليا | السيد كاردي |
| | بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) | السيد إنتشوستي جوردان |
| | السنغال | السيد سيك |
| | السويد | السيد سكاو |
| | الصين | السيد ليو جياي |
| | فرنسا | السيدة غيغين |
| | كازاخستان | السيد دوفغانيوك |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد رايكروفت |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة هيلي |
| | اليابان | السيد بيشو |

## جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

**الرئيس:** يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

بعد التشاور مع أعضاء المجلس، أُذِن لي بأن أدلي بالبيان التالي نيابة عنهم:

”يُدين مجلس الأمن بشدّة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ (التوقيت المحلي) بإطلاق قذيفة تسيارية عبرت الأجواء فوق اليابان، وكذا إطلاقها لعدّة قذائف تسيارية في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧.

”ويُدين مجلس الأمن كذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أعمالها الآثمة، ويُطالبها بالتوقّف فورا عن هذه الأعمال. ويُشدّد مجلس الأمن على أن هذه الأعمال التي تقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تُشكّل تهديدا للمنطقة فحسب، بل أيضا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

”ويُعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه لأنّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتعمّد، بإطلاقها لهذه القذيفة فوق اليابان وكذلك بتصرفاتها وبياناتها العامة الأخيرة، تقويض السّلام والاستقرار في المنطقة، وهي قد تسبّبت في مخاوف أمنية خطيرة في جميع أنحاء العالم.

”ويؤكّد مجلس الأمن، الذي يحدوه الالتزام الحازم بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من السلاح النووي، على الأهمية الحاسمة التي يكتسيها اتخاذ إجراءات فورية وملموسة من أجل التّخفيف من حدّة التوتّر في شبه الجزيرة الكورية وخارجها.

”ويُطالب مجلس الأمن بأن تمتنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تنفيذ أيّ عمليات إطلاق أخرى تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية، وبأن تمتثل لأحكام القرارات ١٦٩٥ (٢٠٠٦) و ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٥٦ (٢٠١٧) و ٢٣٧١ (٢٠١٧)، وأيضا للبيانات الصادرة عن رئيسه في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/41) و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/7) و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/PRST/2012/13)، وتقوم بتعليق جميع الأنشطة المتّصلة ببرنامجها للقذائف التسيارية، وتُعيد في هذا السياق إقرار التزاماتها السّابقة المتعلّقة بوقف عمليات إطلاق القذائف.

”ويُطالب مجلس الأمن كذلك بأن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالكامل وعلى الفور لالتزاماتها الأخرى بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومنها: الالتزام بأن تتخلى عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وأن توقف فورا جميع الأنشطة ذات الصلة؛ والالتزام بعدم القيام بأيّ تجارب نووية أو أي استفزازات أخرى؛ والالتزام بأن تتخلى بشكل تام ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه عن أيّ أسلحة أخرى قائمة في مجال الدمار الشامل.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الدول إلى أن تنفّذ على الوجه التّام والصّارم والعاجل كلّ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦)

و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٥٦ (٢٠١٧) و ٢٣٧١ (٢٠١٧).

”ويؤكّد مجلس الأمن من جديد أهمية صون السّلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا ككل، ويُعرب عن التزامه بإيجاد حلّ سلمي ودبلوماسي وسياسي للحالة، ويرحّب بالجهود التي يبذلها أعضاء المجلس، وكذا الدول الأخرى، من أجل تيسير التوصّل عبر الحوار إلى حل سلمي وشامل.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2017/16.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيدة هيلي** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لقد دعونا إلى عقد هذه الجلسة الليلة ونحن نعلم أنه كان يجب علينا أن نأتي موحَدين. وأنا، شخصيا، أقدر التزامكم واستعدادكم، سيدي الرئيس، للتحرك بسرعة. ومرة أخرى، تكلم جميع أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ بصوت واحد. جميعنا – الولايات المتحدة واليابان والصين وروسيا والأوروبيين والأفارقة والأمريكيين الجنوبيين – كلنا معا.

وماذا نقول؟ نحن جميعا نشجب العمل المشين الذي قامت به كوريا الشمالية ضد دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة، وهي اليابان. نحن جميعا نطالب كوريا الشمالية بوقف أي عمليات إطلاق للقذائف في المستقبل. ونحن جميعا نطالب كوريا الشمالية بالتخلي عن أسلحتها النووية. وكوريا الشمالية تنتهك كل قرار من قرارات مجلس الأمن، وهي تنتهك القانون الدولي. ونحن جميعا ندعو جميع الدول إلى التقيد الصارم بالتنفيذ الكامل والفوري لجميع الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على كوريا الشمالية.

إن العالم متحد ضد كوريا الشمالية. وما من شك في ذلك. لقد حان الوقت كي يدرك نظام كوريا الشمالية الخطر الذي يضع نفسه فيه. إن الولايات المتحدة لن تسمح بمواصلة الخروج على القانون، وبقية العالم تقف معنا.

**السيد بيشو** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان بسرعة اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2017/16، الذي يدين بشدة أحدث عملية إطلاق لقذيفة تسيارية من جانب كوريا الشمالية،حيث عبرت الأجواء فوق اليابان، كما تطالب كوريا الشمالية بالوقف الفوري لجميع هذه الأعمال. وهذا يدل على وحدة مجلس الأمن، ويبعث برسالة قوية وواضحة إلى كوريا الشمالية مفادها أن المجتمع الدولي لن يقبل سلوكها المتهور. إننا نحث كوريا الشمالية على الاستجابة الفورية لهذه الدعوة من جانب المجتمع الدولي.

وستواصل اليابان العمل بشكل وثيق مع أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء الأخرى للتوصل إلى حل شامل للمشاكل المتصلة بكوريا الشمالية.

**السيد ليو جيايي** (الصين) (تكلم بالصينية): إن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تتضمن أحكاما واضحة تتعلق بأنشطة الإطلاق التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وتعارض الصين أنشطة الإطلاق هذه التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لأحكام القرارت، وكافة الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس، وتجنب الأعمال الاستفزازية المتبادلة التي قد تؤدي إلى تفاقم الحالة في المنطقة، والعمل معا للحفاظ على السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

ويفرض القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧)، الذي اتخذه المجلس اليوم، مزيدا من الجزاءات على تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للبرامج النووية وبرامج القذائف. ودعو إلى استئناف المحادثات السداسية الأطراف، ويتعهد بالسعي للتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي للمشكلة، ويشدد على أهمية جهود وقف التصعيد من جانب الأطراف ذات الصلة. وعلى جميع الأطراف المعنية أن تنفذ الأحكام ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن بطريقة شاملة ومتكاملة، وأن تتجنب أي خطاب أو إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوترات في شبه الجزيرة الكورية، وأن تهيء الظروف اللازمة لاستئناف الحوار.

إن اقتراح التعليق والنهج ذا المسارين الذي طرحته الصين يمثل صيغة واقعية وقابلة للتنفيذ من أجل تسوية مناسبة للمسألة في شبه الجزيرة الكورية. ويحدونا الأمل في أن تقوم جميع الأطراف المعنية بدراسته جديا والاستجابة، والعمل مع الصين على فتح مسارات فعالة لتسوية مسألة شبه الجزيرة. وما برحت الحكومة الصينية ملتزمة بهدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح وصون السلام والاستقرار فيها وتسوية المشاكل من خلال الحوار والتشاور.

وتعارض الصين أي اضطراب أو نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية. إن تعزيز الانتشار العسكري في شبه الجزيرة الكورية لن يساعد على تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي أو الاستقرار الإقليمي. ونشر نظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عال في شمال شرق آسيا يخل على نحو خطير بالتوازن الاستراتيجي الإقليمي، ويقوض المصالح الأمنية الاستراتيجية لجميع بلدان المنطقة، بما في ذلك الصين. وسوف يزيد من تصعيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية، مما يجعل المسألة أكثر تعقيدا واستعصاء على الحل.

وتحث الصين الأطراف المعنية على وقف عملية الانتشار وتفكيك المرافق المتعلقة بالعملية على الفور. والصين تحث أيضا البلدان على إنهاء ممارسة اللجوء إلى التشريع الوطني لفرض جزاءات أحادية الجانب على الأفراد والكيانات في البلدان الأخرى. إن تحقيق نزع السلاح النووي والسلام والاستقرار الدائمين في شبه الجزيرة الكورية يصب في مصلحة جميع الأطراف. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الأطراف ذات الصلة، إلى جانب الصين، من أداء دورها كما يجب وتحمل نصيبها من المسؤولية عن إعادة مسألة شبه الجزيرة الكورية إلى الطريق الصحيح للحوار السلمي.

**السيد نيبنتزيا** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): مرة أخرى، نعرب عن موقفنا المبدئي تجاه عدم القبول ببرنامج بيونغ يانغ للقذائف النووية. ويجب وضع حد فوري له وعلى وجه السرعة. وتمثل عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدا رئيسيا للعبور بحرا وجوا في المنطقة، وتعرض للخطر حياة المدنيين العاديين، وفي هذه الحالة مواطني اليابان.

وندعو إلى الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن. يجب على بيونغ يانغ إنهاء البرامج المحظورة، والعودة إلى نظام عدم الانتشار بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، يجب على أعضاء مجلس الأمن السعي إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي للمسائل التي ابتليت بها شبه الجزيرة الكورية. يجب على المجلس أن يسعى إلى الحد من التوترات في المنطقة. لا يوجد سبيل آخر.

إننا نعارض عمليات إطلاق القذائف التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكن كما ذكر مرارا وتكرارا، فإن من المستحيل معالجة المسائل التي تعصف بشبه الجزيرة عن طريق الجزاءات والضغط وحده. فهذا الطريق لن يمكننا من تحقيق النتيجة الذي نسعى إليها من حيث إنه لا يقترح خيارا لإشراك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مفاوضات بناءة.

لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للمسائل التي ابتليت بها شبه الجزيرة الكورية. نعتقد أنه يجب على جميع قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التأكيد صراحة على هذه الحقيقة.

كما يجب أن نستبعد الجزاءات الانفرادية الإضافية علاوة على تلك التي يفرضها المجلس نفسه. وإذا أريد تطبيع الحالة في شبه الجزيرة الكورية، فإن هناك حاجة إلى اتباع نهج يشمل كلا من تخلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تجارب القذائف وتراكم الهياكل الأساسية العسكرية، بما في ذلك نظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عال. ويجب تقايص المناورات الجارية. ثمة حاجة ملحة إلى تهيئة جو من الثقة فيما بين دول المنطقة، وعلى بناء هيكل للأمن في شمال شرق آسيا، من حيث المبدأ. إن خريطة الطريق لتسوية المسائل العديدة التي تعاني منها في شبه الجزيرة الكورية يمكن رسمها استنادا إلى الأفكار المشتركة بين روسيا والصين والمضي قدما بها بأشكال مختلفة، بما في ذلك البيان المشترك الروسي– الصيني المؤرخ ٤ تموز/يوليه.

ومرة أخرى، إننا نرفض رفضا قاطعا الحلول العسكرية لتسوية المسائل التي ابتليت بها شبه الجزيرة الكورية. ولا بد من الاستفادة من الأدوات السياسية. نرحب بمون أن هذا النهج قد تم تكريسه في البيان الرئاسي S/PRST/2017/16 الذي تم اعتماده للتو.

رفعت الجلسة في الساعة ٢٠/٢٠.